أثر مصر في المفاوضات الدولية

(١٨٨٩-١٩٢٢)

انتصار حسين أحمد

أ.م.د.ابتسام محمود جواد

أثر مصر في المفاوضات الدولية (١٨٨٩-١٩٢٢)

انتصار حسين أحمد

أ.م.د.ابتسام محمود جواد

المقدمة:

لم تكن هناك علاقات سياسية مباشرة هامة بين مصر واثيوبيا في عهد منليك مثلما كان في عهد سلفه يوحنا فان كانت هناك علاقات سياسية بين البلدين وان كانت بصورة غير مباشرة تاثرت بالصراع الدائر بين ثلاث دول اوربية هي بريطانيا وفرنسا وايطاليا في هذه المنطقة.

اتخذت فيه اثيوبيا تحت حكم منليك الثاني اتجاها مضادا وذلك لتايده لفرنسا ونشاطها المعادي لبريطانيا ومصر بحكم انها خاضعة لها ٠ وايضا لايطاليا التي كانت تسير في ذلك الوقت في ركاب بريطانيا ٠ وكان مجال هذا الصراع بين الدول الاوربية والافريقية.

Abstract

There were no significant direct political relations between Egypt and Ethiopia under Menelik as it was during the reign of his predecessor, John, there were political relations between the two countries that were indirectly affected by the conflict between the three European countries, namely Britain, France and Italy in this region.

Taken as Ethiopia under the rule of Menelik II trend counter so as to Taida to France and its anti-Britain, Egypt, by virtue of it's subject to a and also to Italy, which was traveling at the time in the passenger Britain was the area of the conflict between European and African countries.

أولاً: واقع العلاقات الثنائية في عهد منليك (١٨٨٩-١٩٢٢)

لقد تأثرت العلاقات السياسية بين البلدين في عهد منليك الثاني بالصراع الدائر بين ثلاث دول أوربية بريطانيا وفرنسا وايطاليا في تلك المنطقة، إذ اتخذت اثيوبيا اتجاهاً مؤيداً لفرنسا ونشاطها المعادي

لبريطانيا ومصر بحكم كونها خاضعة لهم، وأيضاً ايطاليا التي كانت تسير في ذلك الوقت مع بريطانيا، وكان مجال ذلك الصراع بين تلك الدول الأوربية والأفريقية السودان والثورة المهدية[١][٢].

وهكذا يمكن القول ان العلاقات الثنائية في عهد مينليك الثاني[٣] تحولت (من صراع حربي إلى صراع دبلوماسي سياسي لم ينتج عنه حرب علنية قائمة بين الطرفين آنذاك.

وعند احتضار الإمبراطور يوحنا[٤] ، قبل وفاته تم الأعتراف بأبنه الغير شرعي من جاشا وأوصى به رعيته وقادة جيشه تمهيداً لتنصيبه إمبراطوراً من بعده غير ان ذلك لم يتم، إذ لم يصلوا إلى اتفاق فيما بينهم على ذلك الاتجاه وعاد القادة إلى مملكته تيجرى بعد وفاة يوحنا بالغلابات ولم يكن بينهم من يؤيد من جاشا سوى الرأس[٥] الولا[٦] وعندما عاد إلى تيجرى التف شعبه حوله كونهم حاقدين حقداً شديداً على شوا، فضلاً عن اعتقادهم بأنهم سادة اثيوبيا وان تنصيب منليك امبراطوراً يحرمهم من تلك السيادة [٧].

وعليه، رأى منليك ان من الأنسب في تلك الظروف ان يترك سكان تيجرى لشهور عدة تحت رحمة الأعتداءات الأيطالية بهدف أذلالهم وكسر شوكتهم [٨].

وبذلك تلاقت مطامع ايطاليا مع اهداف منليك مما ادى إلى عقد معاهدة بينهما تحقق لمنليك من خلالها الارتقاء للعرش وتحقيق مطامع ايطاليا الاستعمارية بشرق افريقيا ، إذ عرفت تلك المعاهدة أوتشيالي Ucciallі نسبة إلى القرية الأثيوبية التي وقعت فيها [٩].

ثانياً: معاهدة اوتشيالي:

تباحث منليك مع الكونت انتوني في شأن اقامة معاهدة بين ايطاليا واثيوبيا وتم الاتفاق على ابرام معاهدة في الثاني من ايار عام ١٨٨٩ بين الإمبراطور منليك الثاني والكونت بيترو اونتونلي عن جانب الأيطالي في مدينة وتشالة، اثيوبيا[١٠].تكونت من ثمانية عشر مادة، إلا أن موادها لم تعلن بها أي دولة اخرى، محاولة من ايطاليا لأخفاء مطامعها الحقيقية. إذ ان نسخة كاملة من تلك المعاهدة وصلت إلى الحكومة البريطانية في تشرين الثاني عام ١٨٨٩ بطريقة غير رسمية. اوضحت لهم محاولة فرض نفوذ الايطاليين على اثيوبيا وتأمين مركزهم فيها، وتنفيذ برنامج توسعي في السودان الشرقي [١١].

مما يعرض حوض النيل للأخطار والأطماع التوسعية إذ نصت احدى مواد المعاهدة على تنازل اثيوبيا لبعض مناطقها الحدودية لأيطاليا ومنها المناطق الواقعة على الضفة اليمنى لنهر المآرب ومدينتي كيرين واسمرة والطريق المؤدي إلى كسلا ووادي نهر النيل، مما أثار مخاوف بريطانيا الحريصة على امن مصر وحوض نهر النيل ... وفي ذلك الصدد اشار الرحالة الانكليزي وعلى رأسهم سير صمويل بيكر،

ان من يسيطر على اعالي النيل يستطيع ان يسيطر على مصر [١٢]. ولذلك رياض باشا يضغط على سير ايفيلين يارنج حول ضرورة استرجاع السودان لحاجة مصر الشديدة اليه. إلا أن مصر عجزت عن اعادة فتح السودان بسبب ميزانيتها المطربة فِلم تستطع تحمل نفقات فتح السودان [١٣].

وهكذا تأثرت مصر ومصالحها في شرق السودان إلى حد كبير بعقد منليك تلك المعاهدة مع ايطاليا بسبب تطلعات ايطاليا في المنطقة على حساب حقوق مصر المسلوبة في مقابل اعتراف ايطاليا بوصاية بريطانيا على مصر وعلى املاكها السابقة [١٤].

ومن الجدير بالذكر ان جميع المفاوضات التي اقيمت بين بريطانيا وايطاليا لم يكن هناك تمثيل حقيقي لمصر أو للدولة العثمانية ، بل كانت بريطانيا تتستر وراء مصالح مصر وتعمل على صيانتها الا انها في الواقع كانت تحافظ على مصالحها في منطقة وادي النيل [١٥].

وبذلك يمكن القول ان منليك بعقد تلك المعاهدة قد ساهم دون ان يدرك في تدعيم الاحتلال البريطاني لمصر ضاباً محاولات فرنسا في اجلاء بريطانيا، فعلى الرغم من دعمها لحكم منليك في اثيوبيا ، الا انها اضرت بمصر ومصالحها في السودان.

وبعد تلك الأحداث انتهز منليك الفرصة وتوج نفسه في تشرين الثاني عام ١٨٨٩ إمبراطوراً لأثيوبيا [١٦]. وارسل بعد التتويج إلى دول أوربا رسائل للحصول على اعترافها بوصفه إمبراطوراً على اثيوبيا [١٧]. وعلى اثر ذلك بعثت حكومتا بريطانيا والمانيا ببرقيتين متشابهتين إلى منليك اكدتا له ان ذلك التتويج كان لابد ان يتم عن طريق ايطاليا لا بواسطته مباشرة.

ومما اثار ذلك غضب منليك وانتهز الفرنسيون والروس تلك الفرصة فأطلعتا على الترجمة الأيطالية للمادة السابعة عشر من معاهدة ، امتثيالي الخاصة بفرض الحماية على اثيوبيا [١٨].

وفي ضوء ذلك غضب الإمبراطور منليك اثر الترجمة الخاطئة للمادة السابعة عشر وأرسل رسالتين إلى ملك ايطاليا احتج في الأولى على الاهانة التي انزلها به الأيطاليون وطلب منه ان يأمر بتصحيح ذلك واعلان ذلك الخطأ للدولة الصديقة التي بلغتها بتلك المادة [١٩] .

وطلب في الثانية ترسيم الحدود بين ارتيريا ونيجرى بصورة تدخل فيها الأراضي الواقعة شرقي نهر المأرب في نطاق اثيوبيا وبالرغم من تحول منليك عن صداقته للآيطاليين فأنهم حاولا الحفاظ على صداقته معهم لما في ذلك من تقوية مركز مندوبيها في المؤتمرات الدولية عندما يكون لديهم معاهدة معترف لهم فيها من إمبراطور اثيوبيا في حماية ايطاليا لبلاده، كما استمرت فرنسا في تحريض منليك

على تهديد حقوق مصر في السودان واعالي النيل [٢٠]، وبالتالي تهديد الوجود البريطاني في مصر، بهدف دفعه إلى اعادة حدود اثيوبيا القديمة [٢١]. وعلى اثر ذلك أرسل منليك منشوراً في العاشر من نيسان عام ١٨٩١م إلى الحكومات الأوربية، حدد فيه حدوده الغربية بضم الغضارف وكركوج على النيل الأزرق، ومن كركوج يمتد خط حدود إلى ملتقى نهر السوباط بالنيل الأبيض ومن هناك يسير خط الحدود موازياً للسوباط متضمناً أقاليم اريولا جالا حتى بحيرة سيمورن[٢٢]. وذكر بأنه سيحاول ان يعيد الحدود القديمة لأثيوبيا للوصول للخرطوم وبحيرة نيانزا ، ودعاه القوى الأوربية إلى اعادة حدوده الساحلية أو بعبارة اخرى طرد ايطاليا من ارتيريا، وفي ذات الوقت حذرهم من الأعتداء على بلاده ... وبذلك نستطيع القول ان فرنسا قد نجحت في زعزعة سلطة نفوذ ايطاليا في اثيوبيا، إذ ان موقف ، منليك ومخاطبته قد انهت من جانبها الصداقة والتحالف مع ايطاليا كما تصاعدت الخلافات بين أثيوبيا وايطاليا إلى حد ان منليك ارسل إلى جميع الدول الأوربية منشوراً في ٢٧ شباط عام ١٨٩٣ الغى فيه معاهدة اوتشيالي المعقودة بينه وبين ايطاليا [٢٣].

ثالثاً:تحديد الحدود بين السودان واثيوبيا:

تم تحديد الحدود السودانية الأثيوبية من خلال المعاهدة التي عقدت في الخامس عشر عام ١٩٠٢ المتضمنة تحديد الحدود بين اثيوبيا والسودان المصري البريطاني [٢٤] . ابتداءً من الحدود من فور ام حجر على نهر سنيت إلى القلاجات فالنيك الأزرق جنوب فامكه فنهر بارو ونيبور واكربوالي مليل ومنها إلى نقطة تقاطع الخط السادس من خطوط العرض الشمالي مع الخط الخامس والثلاثين من خطوط الطول شرق جرينتش، فيما خضعت الأجزاء السفلى من المطيرة والنيل الأزرق والسوباط للحكم المصري البريطاني في السودان وتعهد منليك قبل ملك بريطانيا بعدم تشييد او السماح بتنفيذ أي بناء في النيل الأزرق [٢٥]، وبحيرة انسانا او نهر السوباط يكون من شأنه منع جريان المياه إلى النيل الا بالأتفاق مع حكومة جلالة ملك بريطانيا وحكومة السودان، إلى جانب التعهد بعدم السماح لحكومة السودان اختبار قطعة أرض بجوار ايتانج Itang على نهر بارو لايزيد طولها عن ٢٠٠٠م ولاتزيد مساحتها عن ٤٠٠.٠٠٠ الف متر لأحتلالها وادارتها بوصفها محطة تجارية ما دام السودان خضع للحكم المصري البرياني، وقد اتفقا على الا تستخدم تلك الأرض في الأغراض السياسية أو الحربية. كما وافق منليك على منح الحكومة البريطانية وحكومة السودان الحق في انشاء خط حديدي عبر الأراضي الأثيوبية لربط السودان بأوغندا الناحية الشرقية، كون ان الناحية الغربية منخفضة وكثيرة المستنقعات [٢٦].

وبموجب تلك المعاهدة، استقرت الأوضاع في حدود السودان مع اثيوبيا، وانعكس ذلك على العلاقات بين مصر واثيوبيا التي تحسنت اخيراً بعد انهاء مشكلة الحدود التي كانت عاملاً اساسياً لتوتر تلك العلاقات.

رابعاً: موقف مصر من معاهدة ١٩٠٢

استغلت بريطانيا عند احتلالها مصر بتوقيع معاهدة ١٥ مايو عام ١٩٠٢ مع اثيوبيا وتدعيم نفوذها في السودان، إذ وضعت تلك المعاهدة حداً للصراع الدولي بين الدول الأوربية لصالح بريطانيا، وعدت انتصاراً للسياسة الاستعمارية البريطانية [٢٧]، إذ لم تستطع الحصول عليها الا بسبب احتلالها لمصر والسودان وادعائها برعاية مصالح مصر في تحديد الحدود مع اثيوبيا، وحقوقها التاريخية والطبيعية في منابع النيل الأثيوبية، فضلاً عن حصولها على مركز تجاري مهم بالقرب من حدود السودان، وتعهدا من منليك قضى بعدم فيضان وتدفق النيل من بلاده إلى السودان ومصر الا بعد موافقتها. وكان ذلك بحد ذاته اعترافاً رسمياً من اثيوبيا بمصالح بريطانيا في تلك المنطقة، وان ثلث اثيوبيا أصبح تحت النفوذ البريطاني [٢٨].

ويلاحظ على المعاهدة ان الحكومة البريطانية قد تجاهلت حق مصر في التوقيع عليها، وبالرغم من حقوقها الطبيعية التاريخية في منابع النيل الأثيوبية وحقوقها بوصفها شريكة في حكم السودان الا انها وقعت على معاهدة عدوة في عام ١٨٨٤، وذلك لان بريطانيا وطدت احتلالها في مصر واصبحت تتحدث بأسمها وهو مالم تستطع ان تقوم به في بداية عهد الأحتلال[٢٩]. ومما قاد إلى احتجاج خديو مصر وعدم حضور مندوبه للتوقيع على المعاهدة اما السودان فكان له صفة قائمة بذاتها في نظام ادارته حولت التعاقد او الأتفاق بأسمه كما جاء في نصوص المعاهدة إذ ان تلك المسألة من شؤون السيادة عليه أي (مصر وبريطانيا) ولو انه تعاقد بتلك الصفة لكان الحاكم العام له هو المتحدث عنه الا ان المتحدث كان ممثلاً ببريطانية ولم يكن لينقل بذلك الامر دون خديو مصر[٣٠]. وقد نتج عن التجاهل البريطاني لمصر في الأمور المتعلقة بالسودان، وقوع خلافات عديدة بين اللورد كرومر والخديو عباس حلمي الثاني. نتيجة ارتباط المصالح بين مصر وبريطانيا في تحديد حدود السودان وتنميته اقتصادياً والحفاظ على منابع النيل الأثيوبية[٣١]، الامر الذي جعل الحكومة المصرية الخاضعة لبريطانية لاتحفل كثيراً باحتجاج الخديو ، او بعبارة اخرى انها وافقت على المعاهدة بل انها تقوم به بجميع الإجراءات التي تروم بريطانيا بتحقيقها [٣٢] .

خامساً: تأسيس بنك الحبشة:

سعت بريطانيا بعد دعمها لنفوذها السياسي في اثيوبيا بمعاهدة ١٥/ايار/١٩٠٢ [٣٣]، إلى تدعيم نفوذها الاقتصادي أيضاً، فحاولت استقطاب التجارة الأثيوبيا إلى السودان ومصر عن طريق المحطة التجارية التي حصلت عليها في المعاهدة المذكورة في حدود السودان مع اثيوبيا، بدلاً عن ميناء جيبوتي الفرنسي [٣٤].

وعلى هذا اصبح من الضروري انشاء نظام مصرفي في البلاد لاسيما بعد تأسيس العاصمة اديس ابابا وانفتاح البلاد على العالم الأوربي وبالذات بعد انتصار عدوة، وتدفق الأوربيين عليها، رفض منلين أول مشروع لتأسيس بنك اثيوبي لأن مقدمه كان فرنسياً، على ان ضرورة وجود بنك اثيوبي عادة إلى الظهور مرة اخرى في اوائل شهر مايو عام ١٩٠٣ جعلت منليك يطلب في أوائل من ايار ١٩٠٣ من المعتمد البريطاني هارينجنون انشاء بنك اثيوبي بوصفه بداية لتأسيس نظام مصرفي في اثيوبيا فطلب المعتمد البريطاني من حكومته المساعدة والتدعيم في انشاء ذلك النيل [٣٥]. إذ ارسل هارينجتون برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية عارضاً عليها رغبة الإمبراطور الأثوبي تلك والتعهد بتنفيذها رجال المال والتجارة في بريطانيا إذ حول طلب بعد عام ونصف إلى اللورد كرومر في مصر إلى السير الوين بالمر Sir Eluin Palmer مدير البنك الأهلي المصري موضحاً له ان منليك اعطى امتياز لمدة خمسين عاماً لشركة مصرفية لها اختصاصات تتعلق بالمصارف [٣٦].

وبعد وصول الامتياز إلى البنك الأهلي المصري، وتقديم ماك جيلفرى تقريره في ١٥/اذار/ عام ١٩٠٥ مزكياً قيام بنك الحبشة، سعى المسئولون في البنك الأهلي المصري إلى الحصول على ديكرينو من الخديو عباس حلمي الثاني السماح بأقمة البنك طبقاً للقانون المصري [٣٧]، وبالفعل صدر الدكريز في ٣٠ ايار عام ١٩٠٥ ، الذي وافق على عقد الشركة الأبتدائية المحرر بصفة عرفية في القاهرة في ٢٩ ايار من العام ذاته بين الأجانب سير الدين بالمر، ف، ت. رولت، وماك جيلفرى وجميعهم من رعايا بريطانيا، وبوهو بفار، روفائيل فنرى، هيمبرت ايبانو وهم من رعايا ايطاليا، الفريد فييت من رعايا المانيا، والمقيمين في القاهرة إذ أسسوا شركة مساهمة مصرية سميت (بنك الحسبة) [٣٨].

وهكذا جاء بنك الحبشة على انه فرع للبنك الأهلي المصري، وله وضعه الخاص بادارة اديس ابابا والقاهرة، وعين محافظاً له ومدير تنفيذي تمثل بسماك جيليفري وهيئة ادارية مكونة من جنسيات مختلفة غلبت عليهم الجنسية البريطانية[٣٩]، والبالغ عددهم ثمانية ، اثنان من الأثيوبيين فقط ، منهم

منلبك للرئيس الشرقي للبنك الرأس تساما بدلاً عن ماكونين الذين توفى عام ١٩٠٦، اما بقية العاملين في البنك كانوا من اليونانيين والأيطاليين والفرنسيين والبريطانيين [٤٠].

وبمجرد اعلان تأسيس البنك بدأت اجراءات طرح اسهمه للاكتتاب العام وتحديد أول شهر تشرين الثاني عام ١٩٠٥ موعداً لبدء بيع اسهمه في مصر وسائر العواصم الأجنبية الأخرى إذ بلغ عدد الاسهم ١٠٠.٠٠٠ سهم قيمة كل سهم منها خمسة جنيهات، واخذت المجموعة المصرية البريطانية ربع تلك الاسهم، والمجموعة الفرنسية والأيطالية الربع الثاني منها [٤١]، وعلى أثر ذلك افتتح الإمبراطور منليك البنك في ١٥ شباط عام ١٩٠٦، في قصر الرأس ماكنين، والذي عد المركز الرئيسي للبنك حتى ك٢ عام ١٩١٠ عندما انتقل إلى مبنى جديد صممه وبناه المهندسون الأيطاليون، كذلك انشئت فروع للبنك في ديرداوا في عام ١٩٠٨ وجورى وجامبيلا، سايو Sayo في عام ١٩١٢، وفي دبسى وجيبوتي عام ١٩٢٠[٤٢].

وقد ظل البنك خاضعاً للبنك الأهلي المصري طوال تلك المدة (١٩٠٦-١٩٣١) في ادارته وتوجيه سياسته ، إذ تم تأميمه عام ١٩٣١ واصبح خاضعاً إلى الحكومة الاثيوبية منذ ذلك التاريخ، وكانت جمعيته العمومية تعقد في مصر سنوياً بمقر البنك الأهلي المصري بالقاهرة [٤٣].

سادساً: موقف مصر من المعاهدة الثلاثية ١٩٠٦:

يعود التفكير في ان تنفذ الدول الثلاث (انكلترا وفرنسا وايطاليا) عملاً مشتركاً ازاء اثيوبيا إلى منتصف عام ١٩٠٢ أي إلى وقت توقيع المعاهدة البريطانية الأثيوبية في ١٥ مايو عام ١٩٠٢ وكان هذا العمل المشترك كما صرح ماتيني حاكم مستعمرة ارتيريا الأيطالي هو مساعدة واختيار من يخلف منليك على عرش اثيوبية[٤٤]. على ان بريطانيا خاض من ذلك الوقت على من ان تنجح فرنسا في تعيين مرشحها او قد يؤدي هذا العمل إلى تقسيم اثيوبيا وبالتالي تهديد مصالح بريطانية ومصر وتلى ذلك ان دخلت الدول الثلاث الأوربية في مفاوضات اشترك بها اللورد كرومر معتمد بريطاني في مصر الذي حرص في هذه المفاوضات على الحفاظ على حقوق مصر وبريطانيا في منابع النيل الأثيوبية وصيانة وحدة اثيوبيا وتحديد الحدود الغربية للنفوذ الفرنسي السياسي في اثيوبيا[٤٥]. وظلت المفاوضات جارية بين الدول الثلاث بشأن تحديد مناطق النفوذ لكل منها في اثيوبيا حتى الرابع من يوليو ١٩٠٦ ، بعد تاريخ توقيع المعاهدة الثلاثية الذي تزامن مع ازدياد خطر التغلغل الألماني في المنطقة ذاتها من خلال تمويل مشروع السكك الحديد [٤٦]. وعلى الرغم من ان الجانب الاثيوبي اعلن رفضه ، فقد اعلن منليك رفضه

المعاهدة الملزمة له من حيث التطبيق لبنودها كافة ، وأصبحت سارية بعد توقيعها النهائي في ١٣ ك١ عام ١٩٠٦. إذ اكدت تقسيم اثيوبيا إلى ثلاث مناطق نفوذ للدول الأوربية الثلاث، فشملت المنطقة البريطانية إقليم بجيرة تسانا وحوض النيل الأزرق، والمنطقة الفرنسية تمثلت الخط الحديدي الممتد من أديس ابابا إلى جيبوتي، والمنطقة الإيطالية فمثلت البعثة ، من الأرض شريط الصومال الإيطالي بارتيريا ... كما جاء في المادة الرابعة من تلك المعاهدة انه اذا حدث اضطراب يؤدي إلى انقلاب فعلي في الدول الثلاث فعليها بذل الجهود للاحتفاظ بوحدة البلاد الأثيوبية، وضمان سلامة ثلاثة امور متمثلة بمصالح بريطانيا ومصر في وادي النيل ولاسيما ما يختص بمجرى مياهه [٤٧].

والثاني مصالح ايطاليا في الصومال وبنادر وغيرها من المستعمرات الأخرى والثالث مصالح فرنسا في سواحل الصومال والخط الحديدي بين جيبوتي – اديس ابابا والعمل عليه – اما المادة الأخيرة فتمنع من تشكيل احدى تلك الدول نظاماً يضر بمصالح الدولتين الأخيرتين [٤٨].

ويلاحظ في تلك المعاهدة ان بريطانيا تجاهلت مصر مرة أخرى في التوقيع عليها مثلما تجاهلتها في معاهدة عام ١٩٠٢ مع ان مصر اهتمت باستقرار الحالة السياسية في أثيوبيا حرصاً على مصالحها في وادي النيل وحدودها المشتركة في السودان مع اثيوبيا، والتي تستأثر بالطبع في حالة حدوث الأضطرابات الداخلية فيها، ويلاحظ ان توقيع الدولتين الأخريين (فرنسا وايطالي) على المعاهدة هو اعتراف منها بأحتلال بريطانيا لمصر لأنه كما جاء في المادة الرابعة ما معناه ان مصالح بريطانيا واحدة وان توقيع الأخيرة على المعاهدة يعني انها صاحبة السيادة على الأولى. ويلاحظ كذلك على المعاهدة ان تقسيما لمناطق النفوذ كان لتلافي الخطر الذي قد ينجم عن تصادم المصالح بين الدول الثلاث في حالة انهيار البلاد[٤٩].

واذا نظرنا إلى طبيعة العلاقات الثنائية المصرية الاثيوبية ضمن تلك المدة التاريخية، وابتداءاً من عام ١٩٠٢، وحتى عام ١٩٢٢، نجد ان تلك العلاقات لم تكن متينة ومتطورة مثلما كانت في القرن ١٩ ويرجع سبب ذلك إلى كثرة الاضطرابات التي عمت اثيوبيا ونشوب الحرب العالمية الأولى فيما بعد، فضلاً عن انشغال مصر بثورة ١٩١٩ .. الا انها اتخذت شكلاً جديداً على الصعيد السياسي بعد عام ١٩٢٢ والمتسم بقوة العلاقات سياسياً واقتصادياً وحيوياً.

الخاتمة

تطورت العلاقات السياسية بين البلدين بصورة كبيرة بعهد منليك فقد تحولت العلاقة بعهده من صراع حربي الى صراع دبلوماسي سياسي لم يؤد الى حرب علنية قائمة بين طرفين ٠فقد انتهج سياسة جديدة تختلف عن السابق من خلال عقد عدة اتفاقيات بين الدول الاوربية ومصر وبهذه السياسة استقرت الاوضاع في تلك الفترة

اما الفترة الممتدة بين ١٩٠٧ -١٩٢٢ اخذت العلاقات المصرية الاثيوبية بالركود ولم تتطور بالشكل المرسوم لها اذ لم تكن متينة ومتطورة مثلما كانت في القرن التاسع عشر كونها شهدت اضطربات كثيرة في اثيوبيا فضلا عن ان الاثيوبيين نظروا الى مصر نظرة دينية وليست نظرة سياسية للحصول على تاييد الكنيسة المصرية في صراعاتهم الداخلية الى جانب ذلك عدم محاولة مصر التدخل في صراعات اثيوبيا الداخلية ونشوب الحرب العالمية الاولى فيما بعد وانشغال مصر في ثورة ١٩١٩.

الهوامش :

(1) Mathew, D. : Ethiopia the Study of Polity, P.225.

(٢) الثورة المهدية: اعلن محمد احمد المهدي ثورة ضد القوى الحاكمة في السودان في آب ١٨٨١ وكان المهديون يدعون الى بعث نقاوة الاسلام واقامة المساواة العامة والاخوة واعادة تقسيم الاموال والمتلكات بصورة متساوية المصريين مع السودانيين حقق المهدي عدة انتصارات على القوات المصرة والانكليزية عام (١٨٨٥) وتمكن في هذا العام من السيطرة على الخرطوم وقتل الجنرال جوردون ، وفي العام نفسه توفي المهدي .

f.Wingate ,Mahdism and Egyptian Sudan, Fran Cass, London, 1968. Pp.16-17.

(٣) منليك الثاني : ملك اقليم شوا منذ عام ١٨٦٢ كان رهينة لدى الملك فيودور الثاني ، استطاع الهرب الى مملكة ابيه بعد الاضطرابات التي حدثت في مجدلا بعد عام ١٨٦٨، اتطاع توسيع املاك اثيوبيا عام ١٨٨٩، هزم الايطاليين في معركة عدوه عام ١٨٩٦، اصيب بالشلل عام ١٩٠٦ مما اقعده عن ممارسة حكمه توفي ١٩١٣.

Kofidark wah, mnilek and the Eethiopim Empire 1889-1913, Londo Heinenmann, 1975,p.8-20.

(٤) يوحنا : استطاع الوصول لحكم بعد صراع مع الحكام الاثيوبيين وبعد وفاة ثيودور قام بالقضاء على منافسيه ، الا انه واجه منافسه شديدة من منليك الثاني ملك اقليم شوا لذلك عقد اتفاقية معه عام ١٨٨٢ يتولى بها منليك ولاية العهد على ان يكون خاضعا ليوحنا، شهد عهده العديد من الحروب بين اثيوبيا ومصر ، المهديين، قتل في معركة القلابات عام ١٨٨٩.

Zewde Japre Sellassie ,Yohannes, Of Ethiopia Apolitical Piography, Oxford, Clarendon , 1975, p.10-20.

(٥) الراس: لقب يطلق على حكام الولايات او كبار الامراء ، وزعماء القبائل او قادة الجيش في اثيوبيا.

(6) Mathew, Op. Cit., P.226.

(7) Berekeley. G. The Cam Paign of Adowa and the ris of Menelik, P.9.

(٨) علي إبراهيم عبده، المنافسة الدولية في اعالي النيل (١٨٨٠-١٩٠٦)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٨، ص ١١٠.

(٩) رجب حراز، الأستعمار الأيطالي في شرق افريقيا، ص ٢٤٧.

(١٠) محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، ص ٤٢٠.

(11) Shibik, M. British Poicy in the Sudan 1882-1902, London, 1952, P.319.

(١٢) فاروق عثمان اباظة، المصدر السابق، ص ٥٢٣.

(١٣) علي محمد بركات، السياسة البريطانية واسترداد السودان (١٨٨٩-١٨٩٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٦٨٦.

(14) Shibik, M. : Op. Cit., PP.331-332.

(15) Marcus, H. Ethio-British Negotions Concerning Western border with Sadan, 1896-1902, P.81.

(16) Longriggis: Op. Cit., P.120.

(١٧) رجب حراز ، الاستعمار الايطالي في شرق افريقيا، ص ٢٦٨.

(18) Berekeley, G. : Op. Cit., PP.32-33.

(١٩) علي إبراهيم عبده، المصدر السابق، ص ١٦٦.

(٢٠) رجب حراز ، التوسع البريطاني في شرق افريقيا، ص ٣٠٠.

(٢١) علي إبراهيم عبده، المصدر السابق، ص ١٦٠.

(22) Green Field, R. Ethiopia anew Political History, PP.969-465.

(٢٣) رجب حراز ، التوسع البريطاني في شرق افريقيا، ص ٣٠٨-٣١٤.

(٢٤) محمد محمود السروجي، المصدر السابق، ص٢١٦-٢١٧.

(٢٥) علي محمد بركات، المصدر السابق، ص ١٨٣.

(٢٦) علي إبراهيم عبده، المصدر السابق، ص ٣٣٨-٣٣٩؛ محمد محمود السروجي، المصدر السابق، ص ٢١٨.

(٢٧) علي إبراهيم عبده، المصدر السابق، ص ٣٢٨.

(28) Greenneid, R: Ethiopia Anew Pditicol History, P.125.

(٢٩) علي إبراهيم عبده، المصدر السابق، ص ٣٢٩.

(٣٠) محفظة ٣ السودان، ملف السودان، ج٢، مذكرة عن الحدود بين السودان واثيوبيا، فبراير عام ١٩٤٧.

(٣١) علي إبراهيم عبده، المصدر السابق، ص ٣٣٠.

(32) Hertslet, E. Op. Cit., P.130.

(٣٣) اللورد كرومر: تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان، سنة ١٩٠١، ص ١٠٠.

(٣٤) علي إبراهيم عبده، المصدر السابق، ص ٣٣٧.

(35) Pankhhurst, B. Op. Cit., P.495.

(36) Ibid, Op. Cit., P.250.

(٣٧) الوقائع المصرية، العدد ٦٢، القاهرة، ٥ يونيو سنة ١٩٠٥.

(٣٨) الوقائع المصرية، العدد ٦٣، القاهرة ٣ يونيو سنة ١٩٠٥.

(٣٩) رمزي نادرس، كتاب حاضر الحبشة ومستقبلها، القاهرة، ١٩٢٠، ص٥٠-٥١.

(40) Powel, A. : Op. Cit., P.293.

(41) Pankhurst, R. Op. Cit., P.496.

(42) Pankhurst, R. Op. Cit., P.497.

(43) Marcus, H. Op. Cit., P.205.

(44) Ibid, Op. Cit., P.206.

(٤٥) علي إبراهيم عبده، المصدر السابق، ص ٣٤٣.

(٤٦) صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٢، ص٧٠.

(47) Mac Callam E.P., ivalries in Ethiopia, P.35.

(48) Marcus, H. Op. Cit., PP.211-212.

(٤٩) زاهر رياض، تاريخ اثيوبيا، ص ١٣٠-١٣١.

قائمة المصادر والمراجع:

1- Mathew, D. : Ethiopia the Study of Polity, P.225.

2- Mathew, Op. Cit., P.226

3- Berekeley. G. The Cam Paign of Adowa and the ris of Menelik, P.9.

٤- علي إبراهيم عبده، المنافسة الدولية في اعالي النيل (١٨٨٠-١٩٠٦)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٨، ص ١١٠.

٥- رجب حراز، الأستعمار الأيطالي في شرق افريقيا، ص ٢٤٧.

٦- محمد فؤاد شكري، مصر والسيادة على السودان الوضع التاريخي للمسألة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤١، ص ٤٢٠.

7- Shibik, M. British Poicy in the Sudan 1882-1902, London, 1952, P.319.

٨- فاروق عثمان اباظة، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر (١٨٣٩-١٩١٨)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٥٢٣.

٩- علي محمد بركات، السياسة البريطانية واسترداد السودان (١٨٨٩-١٨٩٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٦٨٦.

10- Shibik, M. : Op. Cit., PP.331-332.

11- Marcus, H. Ethio-British Negotions Concerning Western border with Sadan, 1896-1902, P.81.

12- Longriggis: Op. Cit., P.120.

١٣- رجب حراز ، الاستعمار الايطالي في شرق افريقيا، ص ٢٦٨.

14- Berekeley, G. : Op. Cit., PP.32-33.

١٥- علي إبراهيم عبده، المصدر السابق، ص ١٦٦.

١٦- رجب حراز ، التوسع البريطاني في شرق افريقيا، ص ٣٠٠.

١٧-علي إبراهيم عبده، المصدر السابق، ص ١٦٠.

18- Green Field, R. Ethiopia anew Political History, PP.969-465.

١٩- رجب حراز ، التوسع البريطاني في شرق افريقيا، ص ٣٠٨-٣١٤.

٢٠- محمد محمود السروجي، العلاقات بين مصر واثيوبيا خلال القرن التاسع عشر، مطبعة المصري، الإسكندرية، ١٩٦١، ص٢١٦-٢١٧.

٢١-علي محمد بركات، السياسة البريطانية واسترداد السودان (١٨٨٩-١٨٩٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،١٩٧٧، ص ١٨٣.

٢٢- علي إبراهيم عبده، المصدر السابق، ص ٣٣٨-٣٣٩؛ محمد محمود السروجي، المصدر السابق، ص ٢١٨.

٢٣- علي إبراهيم عبده، المصدر السابق، ص ٣٢٨.

24- Greenneid, R: Ethiopia Anew Pditicol History, P.125.

٢٥- علي إبراهيم عبده، المصدر السابق، ص ٣٢٩.

٢٦- محفظة ٣ السودان، ملف السودان، ج٢، مذكرة عن الحدود بين السودان واثيوبيا، فبراير عام ١٩٤٧.

٢٧-علي إبراهيم عبده، المصدر السابق، ص ٣٣٠.

28- Hertslet, E. Op. Cit., P.130

٢٩- اللورد كرومر: تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان، سنة ١٩٠١، ص ١٠٠.

٣٠-علي إبراهيم عبده، المصدر السابق، ص ٣٣٧.

31- Pankhhurst, B. Op. Cit., P.495.

32- Ibid, Op. Cit., P.250

٣٣- صحيفة الوقائع المصرية، العدد ٦٢، القاهرة، ٥ حزيران عام ١٩٠٥.

٣٤- صحيفة الوقائع المصرية، العدد ٦٣، القاهرة ٣ حزيران عام ١٩٠٥.

٣٥- رمزي نادرس، كتاب حاضر الحبشة ومستقبلها، القاهرة، ١٩٢٠، ص٥٠-٥١.

36- Pankhurst, R. Op. Cit., P.496.

37- Pankhurst, R. Op. Cit., P.497.

38- Marcus, H. Op. Cit., P.205.

39- Ibid, Op. Cit., P.206.

٤٠-علي إبراهيم عبده، المصدر السابق، ص ٣٤٣.

٤١- صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٢، ص٧٠.

42- Mac Callam E.P., ivalries in Ethiopia, P.35.

43- Marcus, H. Op. Cit., PP.211-212.

٤٤- زاهر رياض، تاريخ اثيوبيا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦ ص ١٣٠-١٣١.